

الاغتصاب في أفرع الأمن السورية:
توثيق اغتصاب سبعة نساء في فرع أمن الدولة
بمدينة حماة
«العار المستدام»



المحتوى

- 1..... المقدمة
- 2..... ثانياً: القوات الحكومية انتهجت سياسة العنف الجنسي
- 4..... ثالثاً: شهادات النساء اللواتي تعرضن للاغتصاب
- 7..... رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات



أولاً: المقدمة:

يتحدث هذا التقرير بشكل رئيس عن توثيق الشبكة السورية لحقوق الإنسان لسبع نساء تعرضن بشكل متكرر ويومي للاغتصاب، وذلك في فرع أمن واحد، وهو فرع أمن الدولة بمدينة حماة، وهذا يُعطي مؤشراً بسيطاً عن حجم عمليات العنف الجنسي والاغتصاب في حال تعميم ذلك على جميع أفرع الأمن في المحافظات السورية.

وقد وثقنا في دراسات وتقارير عديدة مختلف أنواع الانتهاكات التي تعرضت لها المرأة في سوريا على مدار خمس سنوات تقريباً، وفي هذا التقرير يتم التركيز على جريمة الاغتصاب تحديداً.

ضحايا الاغتصاب السبع تم إلقاء القبض عليهن دون أي مذكرة اعتقال، وهذا الأمر أصبح مسلماً به ومنهجياً في 99.9% من حالات الاعتقال التي تقوم بها القوات الحكومية بمختلف تصنيفاتها (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الأجنبية)، وعلى مدار لقاءاتنا مع آلاف المعتقلين منذ عام 2011 وحتى الآن لم نسمع بحادثة اعتقال واحدة تمت بمذكرة اعتقال أو حتى تبرير، بل إن أغلبها تأخذ طابع خلع الأبواب والاعتقال من داخل غرف النوم في المنازل، أو عبر الحواجز في الطرقات، ويبدو لنا أن السلطات الحاكمة تعتمد فعل ذلك كي لا تُبقي دليلاً يُشير إلى مسؤوليتها عن عمليات الاعتقال تلك وما تبعها من تعذيب وعنف جنسي وغير ذلك.

كما تمنع السلطات الحاكمة 99.9% من المعتقلين من التواصل مع محامٍ أو مع الأهل أو أي أحد، ولم تتم معاقبة أحد من مرتكبي هذه الجرائم أو حتى غيرها، ولم نسجل حادثة من هذا القبيل، بل هناك تشجيع وحصانة من قبل السلطات الحاكمة نفسها لمرتكبي هذه الجرائم.

سجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان اعتقال القوات الحكومية ما لا يقل عن 117 ألف شخص، بينهم قرابة 7080 امرأة، وذلك منذ بدء الحراك الشعبي في آذار/ 2011، ويعود ارتفاع أعداد المعتقلين إلى عدة أسباب من أبرزها:

1. كثير من المعتقلين لم يتم اعتقالهم لجرمة قاموا بارتكابها، بل بسبب نشاط أقربائهم في فصائل المعارضة المسلحة، أو بسبب تقديم مساعدة إنسانية.
2. أغلب حالات الاعتقال تتم بشكل عشوائي وبحق أناس ليس لديهم علاقة بالحراك الشعبي أو الإغاثي أو حتى العسكري.
3. إن النظام السوري يستمر باحتجاز الآلاف من المعتقلين على الرغم من صدور أوامر قضائية بالإفراج عنهم، رغم كل ما يعانيه القضاء من بيروقراطية وترهل وبطء وفساد، تحدثنا عن ذلك في تقرير سابق عند الحديث عن ما يُطلق عليه النظام السوري «محكمة مكافحة الإرهاب».

أغلب المعتقلين ينتمون للطائفة السنية، وفي هذا التقرير أيضاً مورست عمليات الاغتصاب بحق النساء السبع المنتميات للطائفة السنية، وهذا النمط من التعذيب يحمل بعداً طائفياً صارخاً، دلت عليه أحاديث المعنفات السبع بشكل متطابق، كما سجلنا في هذا التقرير وفي تقارير سابقة حدوث حالات اغتصاب للسيدة أمام زوجها، والدها، أبنائها، وهذا كله بهدف إصاق الخزي والعار بمجتمع الضحية بشكل كامل، وإشعاره بالهزيمة وتحطيم إرادته على المقاومة والكفاح.





الحكومة السورية تُنكر جميع هذه الاتهامات، بل تتهم بها القاعدة والإرهابيين، ولم تتم محاسبة أي مسؤول مهما كان صغيراً، كما تُهمل ولا تجيب على كافة المراسلات وتُحظرنا، وجميع منظمات حقوق الإنسان بما فيها لجنة التحقيق الدولية المستقلة من العمل على الأراضي السورية، والنظام السوري نظام شديد المركزية، والقرارات محصورة في مجموعة صغيرة تصلها تماماً معظم تفاصيل ماجرى ويجري، فهي على علم تام أولاً، بل هي غالباً من يقوم بإعطاء الأوامر بارتكاب مختلف أنواع الانتهاكات والجرائم، وهذا يحصل بدرجة عالية من التنسيق المركزي بين مختلف أجزاء الجهاز الأمني الواسع.

يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

«إن ممارسة جريمة الاغتصاب على نحو واسع، سوف تترك آثاراً في المجتمع لن تُمحي لأجيال بعيدة، ومما يضاعف من تلك الآثار عدم وجود تدابير علاج منهجية للآثار النفسية والصحية والاجتماعية، وبسبب هذه الجريمة تحديداً نرى أنه من الصعب جداً الحديث عن عودة تماسك المجتمع السوري. إن كل ذلك يحرض الطرف المعتدى عليه على ارتكاب ردات فعل لا يمكن التنبؤ بها، أو تفاديها، لقد أخبرنا العشرات من أبناء المجتمعات التي اعتدي عليها في محافظات مختلفة، (ماذا تريدوننا أن نفعل بمن اغتصب نساءنا؟)»

التقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في بلدة الریحانية جنوب تركيا مع ثلاث ناضيات من الاعتقال تعرضن للاغتصاب من قبل القوات الحكومية في فرع أمن الدولة بحماة أثناء فترة احتجازهن في آب/ 2012

كما تحدثت مع أربع معتقلات أُخربات اعتقلوا في الفترة ذاتها وفي الفرع نفسه، لم نلتقي بمن وإنما تم الحديث مع كل واحدة منهن على انفراد عبر برنامج السكايب أو عبر الهاتف، تحدثنا مع كل ضحية على انفراد، وعلى فترات متباعدة، ودون علم بقية الضحايا، وقد جاءت الشهادات متطابقة بشكل كبير، ما يدفعنا للاعتقاد أن الحوادث قد وقعت على النحو المذكور.

يبدو لنا أن حملات اعتقال وتعذيب النساء المحتجزات في فرع أمن الدولة، جاءت كرد فعل انتقامي كونها حصلت بعد ثلاثة أيام من اشتباكات دارت بين مجموعات المعارضة المسلحة في حي القصور بمدينة حماة، وعناصر تابعة لفرع أمن الدولة في حي القصور، أدت إلى مقتل عدد من عناصر القوات الحكومية التابعة لفرع أمن الدولة في الحي.

تمت المقابلات كلها باللغة العربية، وأوضحنا الشبكة السورية لحقوق الإنسان للضحايا الهدف من هذه المقابلات، والطبيعة التطوعية لها، وحصلنا على موافقتهم، لكن الجميع طلب تغيير الأسماء الحقيقية (التي نحتفظ بها)، حفاظاً على سلامتهم وأقربائهم، وقد استعضنا عنها بأسماء مستعارة، ولم يحصلوا على أي مقابل.

ثانياً: القوات الحكومية انتهجت سياسة العنف الجنسي:

بالتوازي مع جرائم القتل اليومي، والتعذيب والحصار والتدمير والتهجير، استخدمت القوات الحكومية ومنذ الأشهر الأولى للحراك الشعبي سياسة العنف الجنسي بهدف إرهاب وقمع الحراك الشعبي، وكان وسيلة التعذيب الأقسى في مراكز الاحتجاز اليومية، لكن العديد من حوادث العنف الجنسي (بما فيها الاغتصاب) حصلت أثناء الاقتحامات، وبالتوازي مع ارتكاب مجازر تحمل صبغة طائفية، غالباً ماتنتهي جريمة الاغتصاب بجريمة قتل الضحية، كما أظهرت ذلك الدراسة الموسعة التي أصدرتها الشبكة السورية لحقوق الإنسان عن أبرز المجازر التي تحمل صبغة طائفية أو عرقية.





في مجتمع محافظ كالمجتمع السوري فإن توثيق حالة عنف جنسي واحدة يُعتبر أمراً في غاية الصعوبة والمشقة، والتحديات التي تواجهنا من أجل الوصول إلى تلك الحالة متعددة، ومن أبرزها: الحظر والملاحقة من قبل السلطات الحاكمة لجميع المنظمات الحقوقية بما فيها لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة، كما ترفض المعنفات جنسياً الحديث عن تجربتها، بسبب البعد النفسي، والمجتمعي، وعدم ثقة المجتمع السوري بعملية التوثيق بعد مرور قرابة خمس سنوات ارتكبت خلالها مختلف أنواع الجرائم، وسط إفلات تام من العقاب.

بناء على ذلك فما تم توثيقه لا يُعبر سوى عن الحد الأدنى من الظاهرة، على الرغم من ذلك فإن أرشيف الشبكة السورية لحقوق الإنسان يمتلك توثيقاً لـ 52 حالة لمعنفات جنسياً، عبر لقاءات مع الضحايا أنفسهن داخل سوريا أو في دول الجوار، أرسلنا عدداً منها إلى المقرر الخاص المعني بحالات التعذيب، أما تقديراتنا بناء على روايات وقرائن وأخبار لحالات لم نتمكن من الوصول إليها والتحقق منها بحسب المعايير الحقوقية المتبعة لدينا، وذلك بسبب الصعوبات التي تم ذكرها سابقاً، فهي تصل إلى ما لا يقل عن 7500 حادثة عنف جنسي، ارتكبت العديد منها بحق أطفال دون سن الـ 18، وقد سجلنا العديد من حوادث العنف الجنسي قبيل عمليات التحقيق، بحجة أن المعتقلة يجب أن تكون عارية، تضم هذه الحوادث المئات من حالات الاغتصاب.

هناك شعور سائد في المجتمع أن معظم المعتقلات في مراكز الاحتجاز أو الأفرع الأمنية يتعرضن للاغتصاب، وهو أمر غير صحيح تحاشياً، ويجب التمييز بين العنف الجنسي (الذي يشمل التحرش الجنسي وهذا منتشر بكثرة) وبين عملية الاغتصاب.

لاحظت الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن القوات الحكومية لجأت في عامي 2014 و2015 بشكل مكثف أكثر من ذي قبل لسياسة ابتزاز النساء على الصعيد الجنسي وذلك في المناطق المحاصرة، مقابل خروجهن خارج المناطق المحاصرة، أو إدخالهن مواد غذائية أو طبية أو غير ذلك مما هو محظور إدخاله بسبب الحصار.

إن الحمل هو أسوأ ما يُمكن أن يواجه المرأة التي تعرضت للاغتصاب، لأنه يُقدم دليلاً مادياً على تعرضها للاغتصاب، وهو ما تحرص المغتصابات على نفيه غالباً، خوفاً من التبعات المجتمعية بشكل رئيس.



ثالثاً: شهادات النساء اللواتي تعرضن للاغتصاب:

السيدة (ماريا.خ) مواليد حماة/ 1986 وهي أم لثلاثة أطفال، زوجها معتقل وناشط محلي، في يوم الجمعة 3/ آب/ 2012 قرابة الساعة التاسعة صباحاً كانت السيدة (ماريا.خ) مع أبنائها الثلاثة في منزل والدتها الواقع في حي القصور بمدينة حماة، داهمت قوة من فرع أمن الدولة قوامها 7 سيارات، وما يقارب 30 عنصراً المنزل، اقتحموا المنزل، دون مذكرة اعتقال، ودون بيان السبب، واقتادوها إلى السيارة وسط صراخ والدتها وأطفالها، قامت هذه العناصر باعتقال عدة نساء أخريات من الحي نفسه، وتم اقتيادهم جميعاً إلى فرع أمن الدولة.

أفادت ماريا الشبكة السورية لحقوق الإنسان بتفاصيل ما حصل معها:

«بعد نحو أربع ساعات من وصولي للفرع قاموا باستدعائي إلى غرفة التحقيق، قام عنصر أمن يُدعى «أبو علي» علمنا لاحقاً أنه من طرطوس، باقتيادي إلى غرفة التحقيق في الطابق العلوي، وفي أثناء ذلك كان أبو علي يقوم بشتمي ثم ضربني على فمي، ما أدى إلى كسر اثنين من أسنان فكي العلوي، وحصل معي نزيف حاد، وصلت إلى غرفة التحقيق، كان فيها مُقدّم اسمه «سليمان جمعة» وشخص آخر يُدعى «ملهم» برتبة مساعد، سألني المحقق بضعة أسئلة حول نشاطي الثوري، أما معظم الأسئلة فكانت تتركز حول معلومات عن قادة وأفراد الجيش الحر الموجودين في الحي.

استمر تعذيبي لثلاثة أيام، بشكل متواصل وعنيف، حيث يبدأ التحقيق من الساعة 2 وحتى الساعة الـ 8 مساءً، وبعد ذلك وفي كل يوم يتم اقتياد اثنين من المعتقلات إلى مكتب المقدم سليمان جمعة، كان المكتب مزوداً بغرفة نوم تحتوي على سريرين للنوم، وحمام، وبراد مليء بالمشروبات الكحولية.

في اليوم الرابع من الاعتقال، وبعد انتهاء التحقيق المترافق مع الضرب والشتم وقرابة الساعة التاسعة مساءً تم اقتيادي إلى مكتب المقدم سليمان جمعة ومعني إحدى الفتيات المعتقلات اللواتي اعتقلن معي، وفور دخولي إلى المكتب، لاحظنا وجود اثنين من الأشخاص يضحكون، تبين لنا لاحقاً أنهم أصدقاء المقدم سليمان.

أمر المقدم إحدى عناصره النسائية أن تقوم بخلع ملابسنا، حاولنا المقاومة، لكن دون جدوى، وبدأ المجرمون بعدها بالضحك وهم يشربون. ثم بدأ مسلسل الاغتصاب الجماعي، وتناوب المقدم سليمان جمعة مع اثنين من أصدقائه على اغتصابي، وأعتقد أنهما لم يكونا من الضباط العاملين في الفرع.

كان المقدم سليمان جمعة يرفع صوته متوجهاً إلى الشبان المحتجزين في الزنانات الملاصقة لمكتبه بالشتائم والعبارات البذيئة والطائفية، ويقول لهم متهكماً: «هي هي الحرية اللي بدنا نعطيك ياها يا كلاب» ويعود بعدها إلى مزاولته فعلته الدنيئة.

بعد ذلك اليوم تكرر اغتصابي بالتناوب مع الفتيات الستة عدة مرات طيلة مدة اعتقالني في الفرع التي استمرت 24 يوماً.

تم إطلاق سراحني من خلال صفقة مبادلة بين ضباط الفرع وبين أحد كتائب الجيش الحر في حماة، لا يمكنني أن أنسى ما حصل معي مدى عمري، ومهما حصل لهم فلن أسترد حقي منهم أبداً.





السيدة ف.ك، مواليد حماة/ 1981 وهي متزوجة وأم لخمسة أولاد، لم يكن لديها أي اشتراك في الحراك الشعبي، أخوها ينتمي لأحد فصائل المعارضة المسلحة في مدينة حماة منذ بدايات عام 2012، وهي من عائلة مشهورة بين أبناء الحي بمساهمتها الفعالة منذ بدء الحراك الشعبي، وقد تلقت عائلة السيدة ف.ك عدة تهديدات بالقتل والاعتقال في صيف عام 2011 من قبل القوات الحكومية، قام عناصر الأمن بعد ذلك باعتقال أربعة أشخاص من عائلتها في نهاية عام 2011 وبداية عام 2012 وأصبح مصيرهم مجهولاً بالنسبة لعائلتهم، وسجلناهم لدينا في عداد المختفين قسرياً.

اعتقلت السيدة ف.ك من منزلها في حي القصور بمدينة حماة يوم الجمعة الموافق 3/ آب/ 2012 وذلك بعد مرور ثلاثة أيام على وقوع اشتباكات حصلت بين مجموعات في المعارضة المسلحة وبين القوات الحكومية - في حي القصور - بشكل خاص عناصر فرع أمن الدولة، الذين خسروا عدداً من عناصرهم، فيبدو أنهم قاموا برد فعل انتقامي طال عدداً واسعاً من أبناء الحي. تقول السيدة ف.ك في شهادتها للشبكة السورية لحقوق الإنسان:

«بعد أن اقتادوني من منزلي إلى السيارة العسكرية وجدت فتاة «ماريا.خ» في السيارة كانوا قد اعتقلوها قبلي، وبعد جلوسي في السيارة بدأ عنصران بركلي بالحذاء العسكري، ووصلت إلى الفروع بحالة إغماء، أذكر أنني قد زُيمت على أرض زنزانة وكان الحجاب قد نزع عن رأسي، وتسببت الرمية القوية التي رميتها باستعادة وعيي، عندها بدأت أنظر إلى ما حولي وكانت الرؤية غير واضحة كما أصبت بنزيف حاد في الأنف نتيجة الضرب في السيارة، بقيت على هذه الحالة مدة تقارب أربع إلى خمس ساعات كانت فيها إثارة الزنزانة الصفراء الخافتة مزعجة جداً، كان معي في الزنزانة ست نساء أخريات يُعانين حالتي نفسها أيضاً وآثار الضرب والبكاء الشديد ظاهرة عليهن، كان جل اهتمامي هو الحصول على قطعة من القماش أستر بها رأسي، ولم أهتم لما هو قادم فلم أكن أتصور أن هناك أقطع مما شهدت».



«بعد مضي نحو خمس ساعات جاء عنصر يُدعى أبو علي وقام بأخذ فتاة من الزنزانة ومضى بها نحو التحقيق وهي تترجى وتستغيث لتقابل بضرب دون رحمة مع الشتمات البذيئة وعبارات طائفية، بعد مدة بدأنا نسمع صوت صراخها وبكائها وهم يقومون بتعذيبها، هنا بدأت كل منا تنتظر دورها، لم يتأخر العنصر أبو علي حتى استدعى فتاة أخرى وكان المشهد يُعاد مع باقي الفتيات إلى أن قدم أبو علي ونادى اسمي واقتادني إلى غرفة تحقيق فيها ضابط برتبة مقدم وآخر يُدعى المساعد ملهم».

«كانت الأسئلة التي وجهت إلي تتعلق بأخي ومكان تواجدته وعندما أجبت بعدم معرفتي مكان وجود أخي أشار الضابط إلى أبو علي قائلاً «شوف اللازم» ولم تنفع عبارات الترجي التي كنت أناشدهم بها فتم اقتيادي إلى غرفة التعذيب، فقدت الوعي عندما شاهدت إحدى الفتيات معلقة من يديها، ولم أعد أدرك ما يجري من حولي حتى استفتقت لأجد نفسي في الزنزانة ممزقة الثياب وعلى جسدي آثار ركلات ووجهي ملبئ بآثار الصفعات، وبعد مدة عاد العنصر أبو علي وأخذ فتاتين، غابت الفتاتان نحو خمس ساعات، كنا نظن أنهن في غرفة التحقيق أو في غرفة التعذيب، بعد ذلك سمعنا صوت عناصر يقولون كلمات بذيئة بحق الفتاتين وسمعنا أن المقدم سليمان جمعة مع أصحابه قام باغتصابهن. لدى سماعنا ما جرى مع الفتاتين في مكتب المقدم سليمان أدركنا أن المصير واحد وبالفعل في اليوم التالي تكرر السيناريو نفسه، التحقيق القصير مع الكل تباعاً ومن ثم يأتي الاختبار على فتاتين ليتم اقتيادهن إلى مكتب المقدم واغتصابهن بشكل جماعي ووحشي.

بالنسبة لي كان اليوم الثالث هو دوري، حيث قدم العنصر أبو علي بعد الانتهاء من التحقيق واقتادني مع فتاة أخرى إلى مكتب المقدم ومن شدة خوفي أغمى علي لينهال علي ضرباً، وفي المكتب شاركه المقدم أيضاً بضربي وأجبرني على ابتلاع حبوب شعرت بعد تناوؤها بالهذيان وفقدان التركيز وكأنها مادة مخدرة تفقد الإنسان الشعور بما هو حوله وتُبقيه يقظاً وبدؤوا التحرش بنا وكانت توجد فتاة مهمتها تجريدنا من ملابسنا ليبدأ المقدم حفلته باغتصاب الفتاة الأخرى التي انهارت من شدة بكائها وألمها، ورغم ذلك حاولت منعه فقبولت بصفعات متتالية وعنيفة ورمي بها إلى السرير وبدأ باغتصابها.

بالنسبة لي هذا آخر مشهد أذكره لأنني بدأت أفقد الشعور تدريجياً، لكن من المشاهد التي لا تنسى رؤية شبان مكبلي الأيدي يبكون لرؤيتهم حالنا، كانوا موجودين بالقوة معنا في مكتب المقدم وأذكر جيداً أن مكتب المقدم كان عبارة عن غرفة تحتوي طاولة وكراسي وخلفها تقبع غرفة أخرى موصولة بما تحتوي سريراً أو اثنتين على ما أذكر».

أخبرت السيدة ف.ك الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن عمليات التحقيق كانت تتم بشكل يومي لجميع الفتيات، أما فعل الاغتصاب فكان يومياً لفتاتين يتم اختيارهن بعد نحو 4 ساعات من الانتهاء من التحقيق، وخرجت السيدة ف.ك بعد 24 يوماً على اعتقالها عبر المبادلة التي أجزتها إحدى فصائل الجيش الحر.

السيدة ن.ف، من مواليد حماة/ 1974 متزوجة ولديها سبعة أولاد، أحدهم معتقل في فرع أمن الدولة؛ بسبب نشاطه في الحراك الشعبي. قامت القوات الحكومية باعتقالها أثناء حملة الاعتقالات في حي القصور يوم الجمعة 3/ آب/ 2012 للضغط على ابنها، وكانت ظروف اعتقالها تُشبه إلى حد كبير تفاصيل اعتقال وممارسات التعذيب والعنف الجنسي التي تعرضت لها الناجيتان السابقتان، لكن بالإضافة هنا أن الاغتصاب الجماعي كان يحصل بوجود ولدها مكبلاً في مكتب المقدم سليمان جمعة، وأخبرت السيدة ن.ف الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنها علمت بوفاة ولدها بسبب التعذيب بعد أيام من خروجها من فرع أمن الدولة بصفقة المبادلة.





السيدة خ.ب من مواليد حماة 1981، أرملة قتل زوجها برصاص قناص تابع للقوات الحكومية في جمعة «أطفال الحرية» 3/ حزيران/ 2011. قامت القوات الحكومية باعتقالها بعد مدهمة حي القصور، الجمعة 3/ آب/ 2012 بسبب انتمائها لعائلة معروفة بنشاطها المعارض للقوات الحكومية وللانتقام من هذه العائلة خاصة بعد مقتل عناصر تابعين لفرع أمن الدولة قبل ثلاثة أيام في الحي نفسه، وكانت ظروف اعتقالها تشبه إلى حد كبير تفاصيل اعتقال وممارسات التعذيب والعنف الجنسي الذي تعرضت له الناجيات السابقات.

السيدة د.ف من مواليد حماة 1979، متزوجة ولديها طفلين، اقتحمت عناصر تابعة لفرع أمن الدولة منزلها في 3/ آب/ 2012 وتبين لها أن ذلك بسبب وشاية إحدى صديقاتها عنها للقوات الحكومية عن مشاركتها في إسعاف بعض الجرحى المدنيين في حي القصور، تعرضت لظروف الاعتقال والتعذيب نفسها التي تعرضت لها الناجيات السابقات وخرجت في صفقة التبادل أيضاً، وبعد خروجها أصبحت تُعاني من مرض الصرع نتيجة الضرب الذي تعرضت له أثناء اعتقالها من على رأسها.

السيدة ع.ل مواليد حماة/ 1971، متزوجة وليس لديها أولاد، قامت القوات الحكومية باعتقالها مع باقي السيدات في حي القصور بسبب نشاط زوجها في دعم فصائل المعارضة المسلحة عام 2012، وكانت روايتها للشبكة السورية لحقوق الإنسان مطابقة إلى حد بعيد روايات باقي الناجيات من جريمة الاغتصاب الجماعي في فرع أمن الدولة بحماة، حيث اعتقلن معاً.

السيدة د.ظ، مواليد عام 1985 في مدينة حماة، متزوجة، ولديها طفلين، زوجها من عناصر فصائل المعارضة المسلحة بحي القصور، كانت ظروف اعتقالها وحادثه اغتصابها مشابهة لظروف اعتقال وحادثه اغتصاب السيدة (ماريا.خ).

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

ألف: الاستنتاجات:

- المادة 27 من اتفاقية جنيف الرابعة، وأيضاً البروتوكول الأول، المادة 76، البند 1 «يُحذر انتهاك الكرامة الشخصية وبوجه خاص المعاملة المهينة للإنسان والمحنة من قدره والإكراه على الدعاية وأية صورة من صور خدش الحياء في أي زمان ومكان سواء ارتكبه مدنيون أم عسكريون.»
- القاعدة 93 من القواعد العرفية للقانون الدولي الإنساني: يُحظر الاغتصاب وأي أشكال أخرى للعنف الجنسي.
- أكد مجلس الأمن في قراره 1325 (2011)، يجب على جميع الدول التطبيق الكامل لقواعد القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الانسان الدولي ذات الصلة فيما يتعلق بحماية النساء والفتيات، واتخاذ التدابير الخاصة لحماية النساء والفتيات من العنف القائم على أساس الجنس خلال النزاع المسلح.



وغير ذلك من النصوص والقوانين والاتفاقيات الدولية، وبناء على ماورد فلقد تبين للشبكة السورية لحقوق الإنسان أن: القوات الحكومية ارتكبت أفعال الاغتصاب ضد النساء في إطار هجوم منهجي استهدف المدنيين وعرضهم إلى انتهاكات متعددة، وهذا يُشكل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويُمكن مقاضاة مرتكبيها على أساس أنها من الجرائم ضد الإنسانية.

باء: التوصيات:

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة:

لابد من تطبيق قرارات مجلس الأمن 2041، و2042، و2139 الخاصة بسوريا، وتحديدًا فيما يتعلق بتشكيل ضغط حقيقي على السلطات الحاكمة للإفراج على المحتجزين تعسفيًا، بما فيهم المحتجزين للاشتباه في نشاط أفرعهم. لابد من الضغط الفعال بهدف السماح لمنظمات حقوق الإنسان الحيادية ولجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر لزيارة كافة مراكز الاحتجاز. التعجيل بإحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية من أجل البدء بملاحقة مرتكبي الجرائم. تحمل مسؤولياته في حماية المدنيين في سوريا الذين يتعرضون لجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب بشكل يومي ومستمر منذ قرابة 5 سنوات. إلى المجتمع الدولي والدول العربية: تقديم كافة أشكال إعادة التأهيل والدعم والرعاية النفسية والطبية والاجتماعية لضحايا العنف الجنسي، وللمنظمات المختصة العاملة في هذا المجال في سوريا.

شكر

شكر للضحايا وأقربائهم الذين أطلعونا على شهاداتهم التي شكلت مصدراً رئيساً في هذا التقرير رغم المخاطر والتهديدات بإعادة اعتقالهم والانتقام من عائلاتهم من قبل القوات الحكومية.



Syrian Network For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

